



الجزائر في مؤشرات الرفاهية العالمية-مؤشر الرخاء العالمي نموذجاً-

Algeria in global welfare indicators

- Global prosperity index as a model

داودي عبد الفتاح*، جامعة غليزان (الجزائر)، abdefetah.daoudi@univ-relizane.dz

تاريخ الارسال: 2023/09/04	تاريخ القبول: 2024/01/03	تاريخ النشر: 2024/01/30	المؤلف المرسل: داودي عبد الفتاح
---------------------------	--------------------------	-------------------------	---------------------------------

الملخص:

تتجاوز الرفاهية الأمور الاقتصادية والمالية إلى الشؤون الاجتماعية، السياسية، الأمنية وغيرها من مناحي الحياة، إنها تتعلق بخلق بيئة يكون فيها الشخص قادراً على تحقيق إمكاناته الكاملة ويكون المجتمع مزدهراً عندما تكون لديه مؤسسات فاعلة، اقتصاد مفتوح وأشخاص متمكنون يتمتعون بصحة جيدة ومتعلمون وآمنون، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم مؤشرات الرفاهية العالمية كمؤشر الرخاء العالمي وموقع الاقتصادات الدولية فيه وبالأخص الجزائر مقارنة بمجموعة من الدول.

توصلت الدراسة إلى ضرورة التركيز على مؤشرات رفاهية الأفراد وتقدم المجتمعات، وقد حلت الدول الإسكندنافية والصناعية في صدارة هذه المؤشرات، أما الدول العربية ومنها الجزائر فتبقى بعيدة عن المستوى المطلوب، باستثناء دول الخليج التي حققت نتائج معتبرة.

الكلمات المفتاحية: الرفاهية، مؤشر الرخاء والتصنيف العالمي.

Abstract:

Well-being goes beyond economic and financial matters to social, political, security and other aspects of life. It is about creating an environment in which a person is able to realize his full potential and a society is prosperous when he has functioning institutions, an open economy, and empowered people who are healthy, educated and secure. This study aims to identify the most important indicators of global welfare, such as the global prosperity index and the position of international economies in it, especially Algeria, compared to a group of countries.

The study concluded that it is necessary to focus on indicators of the well-being of individuals and the progress of societies. The Scandinavian and industrialized countries are at the forefront of these indicators, while the Arab countries, including Algeria, remain far from the required level, with the exception of the Gulf countries that have achieved significant results.

Keywords: well-being, prosperity index and world ranking.

*¹ المؤلف المرسل: داودي عبد الفتاح.

1. مقدمة:

لقد اعترف الاقتصاديون والباحثون من العلوم الاجتماعية الأخرى بالمخاطر المحتملة لسياسات الاقتصاد الكلي التي تركز على تحفيز النمو الاقتصادي والمشاكل التي ينطوي عليها استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية أو الرفاهية الاقتصادية، لذلك ليس من المستغرب أن يتم تطوير وتعزيز تدابير بديلة لصنع السياسات منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، ففي مؤتمر "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي" الذي نظّمته المفوضية الأوروبية في نوفمبر 2007 تم الإدلاء ببيان سياسي قوي، ومع ذلك فإن معظم الجهود تركز على تطوير وتعزيز المؤشرات الفردية، مع إيلاء اهتمام أقل لمجموعة واسعة من المؤشرات المتاحة بالفعل، نتيجة لذلك يوجد اليوم عدد قليل من مخططات التصنيف للتدابير البديلة، تبحث هذه الورقة في بعض التصنيفات المختلفة المتوفرة في التقارير الدولية والتي تُبنى على مفاهيم الرفاهية والرفاهية الاقتصادية والاستدامة، وقد أستخدمت أساليب أخرى للتصنيف الفرعي بتدابير مختلفة، من خلال تلافي عيوب التصنيفات المعهودة والتركيز على مؤشرات الرفاهية كمؤشر التقدم الاجتماعي ومؤشر الرخاء العالمي.

1.1 طرح الإشكالية:

تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو موقع الجزائر في مؤشرات الرفاهية العالمية، بالتركيز على مؤشر الرخاء العالمي؟

2.1 التساؤلات الفرعية:

يتفرع تساؤل الإشكالية بدوره إلى الأسئلة التالية:

- ماهي الرفاهية الاقتصادية؟ وماهي أهم مؤشراتهما؟

- ما هو مؤشر الرخاء العالمي، وماهي أهم ركائزه؟

- ما هو موقع الجزائر في مؤشر الرخاء العالمي لعام 2021؟

3.1 أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من خلال:

- التنبيه إلى ضرورة المواكبة للتغيرات الحاصلة في قياس تنمية ورفاهية الأفراد والمجتمعات.

- دراسة أهم مؤشرات الرفاهية العالمية، ومنها مؤشر الرخاء العالمي.

- لفت الانتباه لإمكانية ردم أو التقليل من الفجوة الكبيرة التي تفصل الدول النامية منها الدول العربية عن البلدان المتقدمة وحتى الدول الناشئة.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- التعرف على أهم مؤشرات الرفاهية العالمية.

- رصد أهم اتجاهات مؤشرات الرفاهية في العالم عموماً وفي الجزائر خصوصاً.

- التعرف على الفجوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية في مؤشرات الرفاهية.

- الاستفادة من التجارب الدولية في هذا الانتقال المهم من المؤشرات التقليدية إلى هذه المؤشرات الحديثة والشاملة.

5.1 منهجية الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي في بيان مفهوم الرفاهية ومؤشراتها، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشراتها الفرعية، وبالتأكيد فإن الإحصاءات المستخدمة في البحث تفرض علينا استخدام هذا المنهج، والمنهج المقارن لدراسة الفوارق بين الاقتصادات العالمية في مؤشرات الرفاهية العالمية لعام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن الأدوات المستخدمة في البحث تتمثل في مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع، مع التركيز على التقارير المتخصصة والبيانات المستقاة من منظمات دولية ذات العلاقة بموضوع البحث بالرجوع إلى مواقع الأنترنت الخاصة بها.

6.1 الدراسات السابقة :

- Avner Offer, Economic welfare measurement and human well being, University of Oxford, Oxford, Number 34, January 2000.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الرفاهية الاقتصادية ورفاهية الإنسان، وتوصلت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ليس فقط مؤشراً اقتصادياً ، ولكنه يستخدم على نطاق واسع كمؤشر للرفاهية، كما أن النمو الاقتصادي يوفر مكاسب رفاهية عالية.

- Gérard Cornilleau Croissance économique et bien être matériel, Document de travail, Revue de OFCE, Paris, Jan 2006

تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس الرفاهية الاجتماعية مقارنة بمستوى النمو الاقتصادي، واستنتجت أن كل شخص يحصل على مستوى أولي من الرفاهية يتناسب مع الدخل النسبي له، كما أن مستوى الرفاه الاجتماعي الكلي يعتمد على توزيع الدخل (فانخفاض عدم المساواة يزيد الرفاه الاجتماعي)، ويعمل النمو الاقتصادي على استقرار مستوى الرفاهية على المدى الطويل، وأظهرت النتائج أنه لضمان الحفاظ على مستوى عال من الرفاهية الاجتماعية يجب أن تهدف السياسة الاقتصادية في المدى الطويل إلى الحفاظ على معدلات عالية من النمو الاقتصادي وكذلك الحد من التفاوتات الاجتماعية.

- الإمام بله طيب حمد، الرفاهية الاقتصادية بين تنظير الاقتصاد الوضعي ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، مارس 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الفروق بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي في مجال الرفاهية الاقتصادية، وخلصت إلى نتائج أهمها: أن هناك فروقا جوهرية تتعلق بالمفهوم والمبادئ والوسائل والأهداف.

7.1 خطة الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم تقسيم العمل إلى ستة محاور هي:

تناول المحور الأول الإطار النظري للرفاهية الاقتصادية Economy welfare ، أما المحور الثاني فتطرق إلى مؤشر الرخاء العالمي Global prosperity index ، وركز المحور الثالث على وضع الاقتصادات الدولية في مؤشر الرخاء العالمي لعام 2021، وعالج المحور الرابع موقع الجزائر في مؤشر الرخاء العالمي 2021.

2. الإطار النظري للرفاهية الاقتصادية Welfare economy

بحلول نهاية القرن التاسع عشر لم يعد واضعوا النظريات الاقتصادية من ذوي الاتجاه السائد ينظرون إلى حقلهم هذا في المعرفة على أنه متعلق بالثروة المادية، فهم بدلاً من ذلك قاموا بتركيز اهتمامهم على الحس الذاتي وغير الموضوعي بالرفاه حيث يأمل البشر أن يستخرجوه ويتوصلوا إليه من الثروات والأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي أدى بهم (وخصوصاً في إنكلترا) إلى النظر إلى علم الاقتصاد وكأنه يتعلق بشكل أساسي بالرفاه، ثم قاموا في وقت قريب جداً بالحديث عن علم اقتصاد الرفاه، وبدأت الدول تلعب الدور الرئيسي في حماية وتوفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها ومع ظهور هذا الدور ظهر مصطلح الرفاه، الرفاهية ودولة الرفاهية، وهذا تعريف الرفاهية لغة واصطلاحاً.

1.2. مفهوم الرفاهية لغة:

جذر الكلمة: رفه والوزن: فعَالِيَّة، وقد جاء مفهوم الرفاهية في اللغة بمعان كثيرة، منها: لِيُنَّ العيش، رُفُه عيشه، والإرفاه: هو التعمم والدعة أي سعة العيش، وأصل الكلمة: الحِصْبُ والسَّعة في المعاش (بابكر، 2014، ص14).

وذكرت الصحاح كلمة رفاه أي رفه الشخص عن نفسه وأسرته أو رفه الحاكم لرعيته، أو رعاية ورفاه الله لبني البشر (ابن منظور، 1997، ص1689)، وهو أول تعريف لمفهوم الرفاهية في العربية.

2.2. مفهوم الرفاهية في الاصطلاح الاقتصادي:

هي ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانيات المتاحة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، بغرض تحقيق إشباع ممكن من السلع والخدمات لعموم المجتمع (العيكلي، 2000، ص270).

- وهناك من عرفها بالوفرة في السلع والخدمات التي يعتاد الناس مبادلتها بالنقود، وإن ازدياد الرفاهية الاقتصادية في مجتمع ما يعني ازدياد الرفاهية فيها (التركاوي، 2016).

- كما تعني الرفاهية في الاقتصاد النتائج الاجتماعية التي يمكن قياسها موضوعياً في النظرية الاقتصادية كالدخل القومي، أي تدفق السلع والخدمات يقترن اقتراناً مباشراً بالرفاهية، وكلما ازداد الدخل القومي وازدادت المساواة في توزيعه عظمت رفاهية المجتمع الاقتصادية، كما يُعنى اقتصاد الرفاهة بدراسة وتقييم الكفاءة الاقتصادية والنظم المتعلقة بتوزيع الموارد، بما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية، وتوفير الظروف التي بفضلها تحقق السياسات الاقتصادية الرفاهية للمجتمع، وتستدعي هذه السياسات التدخل لتشجيع المشروعات المنتجة وعدالة التوزيع (عمر، 1999، ص97).

وقد ارتبط مفهوم الرفاهية الاقتصادية بتطور الاقتصاد الذي يسعى لتحسين أوضاع الناس وظروفهم المعيشية، منذ المدينة الفاضلة لكل من أفلاطون، أرسطو وابن خلدون، إلى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، حيث تسعى المجتمعات إلى

الاستفادة القصوى من الطبيعة المحيطة بها، لتسخيرها وإشباع حاجاتها جميعا، وهذا الجهد المبذول يمثل جانبا مهما من البحث في الرفاهية الاقتصادية التي تسعى إلى العيش الكريم وتقليل التفاوت بين الطبقات والفئات في المجتمع، عن طريق إعادة توزيع الدخل وبلوغ درجة معينة من العدالة الاجتماعية.

ويوضح ابن خلدون الرفاهية بقوله: أن الأمة إذا تغلبت وملكت بأيدي أهل المملك قبلها أكثر رياسها ونعمتها، فتكثر عوائدهم ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته إلى نوافله ورقته وزينته، وآثروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات المملك من المباني والمسكن ويغرسون الرياض، ويستمتعون بأحوال الدنيا، ويتأنقون في الملابس والمطاعم والآنية والفُرش، ولا يزال ذلك يتزايد فيهم إلى أن يأذن الله بأمره وهو خير الحاكمين، ويرى ابن خلدون: أنه في الطور الأخير لهذا الترف أي طور الإسراف والتبذير، يكون صاحب الدولة مُتلفا لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ واصطناع إخوان السوء وخضراء الدمن (ابن خلدون، 1981، ص 184-194).

واقتصاد الرفاهية هو أحد فروع الاقتصاد الذي يسعى لتقييم السياسات الاقتصادية من حيث تأثيرها على رفاهية المجتمع، وتُركز اقتصاديات الرفاهية على التخصيص الأمثل للموارد والسلع وكيف يؤثر تخصيص هذه الموارد على الرفاهية الاجتماعية، وذلك يرتبط بشكل مباشر بدراسة توزيع الدخل وكيف يؤثر على الصالح العام.

وقد تم تطوير هذا الفرع من الاقتصاد خلال القرن العشرين من قبل علماء وخبراء اقتصاديين مثل آدم سميث (Adam Smith) وجيرمي بينثام (Jeremy Bentham) وفيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) وغيرهم الكثير، وقد قام باريتو بتصميم مفهوم نظرية اقتصاديات الرفاهية والتي يستخدمها العديد من الاقتصاديين كأهداف كفاءة مُتلى، وينص ذلك المفهوم على أن الوضع الاقتصادي سيكون الأمثل إذا لم يكن من الممكن جعل الأفراد أفضل حالاً وذلك بدون جعل أي شخص آخر أسوأ حالاً، ومن البديهي أن المجتمع المتطور والمستقر ينبغي أن يُوفر للسكان جميع الاحتياجات الأساسية دون المساس ببقية السكان.

وتعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على قياس الرفاه خارج الناتج المحلي الإجمالي منذ سبعينيات القرن الماضي على مدار 50 عامًا، وقد رأينا مفهوم الرفاهية يتطور من ملاحظة جانبية مثيرة للاهتمام إلى أجندة سياسية راسخة، لقد طورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا المفهوم من خلال تعريف واضح وأساس تحليلي صارم، ساعد الدول على تحديد الوسائل التي من خلالها تُعزز رفاهية أكبر ونمو اقتصاديا مستداما لجميع مواطنيها.

يُبرز اقتصاد الرفاه الحاجة إلى وضع الناس في قلب السياسة ومن المهم الابتعاد عن موقف "النمو أولاً، وإعادة التوزيع والتنظيم لاحقاً"، نحو نموذج نمو عادل ومستدام منذ البداية، لأن عدم القيام بذلك له عواقب اقتصادية واجتماعية كبيرة، خذ على سبيل المثال الضغوط المتصاعدة على الطبقة الوسطى - المصدر التقليدي للنمو والاستقرار في أوروبا - في عام 2016 واجه ما يقرب من 50% من الأسر ذات الدخل المتوسط صعوبات في تلبية احتياجاتهم في دول الاتحاد

الأوروبي، وهذه النسبة تتراوح من أقل من 10% إلى أكثر من 70% بين هذه الدول حسب اختلاف مستوياتهم التنموية، والعواقب السياسية والاجتماعية واضحة أيضا، عبر 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي شملها الاستطلاع في 2018، يعتقد 70% من المستجوبين أنه ينبغي على الحكومة بذل المزيد من الجهد لضمان أمنهم الاقتصادي والاجتماعي، وتُعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD اقتصاد الرفاه بأنه "القدرة على إنشاء دائرة حميدة يقود فيها رفاهية المواطنين الرخاء الاقتصادي والاستقرار والمرونة، والعكس بالعكس تسمح نتائج الاقتصاد الكلي الجيدة تلك باستدامة استثمارات الرفاهية بمرور الوقت"، ولأقتصاد الرفاهية عدة خصائص رئيسية:

- توسيع فرص الحراك الاجتماعي التصاعدي وتحسين حياة الناس وفق الأبعاد التي تهمهم؛

- ضمان ترجمة هذه الفرص إلى نتائج رفاهية للمجتمع بأسره، بما في ذلك أولئك الذين هم في أسفل توزيع الدخل؛

- الحد من عدم المساواة؛

- ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية (OECD, Well being economy, 2021).

وقد ظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية التي اهتمت بقياس الرفاهية الاقتصادية، نذكر منها على الخصوص:

- مؤشر التنمية البشرية **Human development index** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

وهو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة لقياس مستوى رفاهية الشعوب في العالم، ويصدر سنويا منذ عام 1990 بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة، ويتم قياس هذا المؤشر وفقا لثلاثة معطيات هي: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة المتوقع، والقدرة الشرائية للفرد.

- مؤشر السعادة العالمي **Global hapiness index** الصادر عن شبكة الحلول المستدامة التابعة للأمم المتحدة

ففي جويلية 2011 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعو الدول الأعضاء إلى قياس مقدار السعادة بين شعوبهم بهدف العمل على تطوير السياسات الخاصة بكل دولة والعمل على الارتقاء بأحوال مواطنيها، ليصدر تقرير السعادة العالمي في 1 أبريل 2012 الذي يعد أول مسح عالمي للسعادة في العالم، حيث حدد التقرير حالة السعادة العالمية وأسباب السعادة والبؤس والآثار المترتبة على السياسات.

ويصنف تقرير السعادة العالمي الدول وفقا لدرجات حققتها في مجالات تتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الرعاية الاجتماعية، متوسط الأعمار، الحريات الاجتماعية، غياب الفساد، جودة الصحة والتعليم وسوق العمل..

- مؤشر التقدم الاجتماعي **Social progress index** الصادر عن مؤسسة سوشيل بروغريس إمبرييتيف Social

progress imperative الأمريكية منذ عام 2011.

يقيس مدى التقدم الذي تحرزه البلدان في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والبيئية لمواطنيها. وللحكم على الأداء النسبي لدول العالم، يستخدم المقياس 54 مؤشراً تغطي ثلاثة مجالات رئيسية: الحاجات البشرية الأساسية، وأسس العيش الكريم، ومدى توافر فرصة التطور، ويقيس هذا المؤشر مدى رفاه المجتمع عبر رصد النواتج الاجتماعية والبيئية مباشرة، عوضاً عن العوامل الاقتصادية. وتتضمن العوامل الاجتماعية والبيئية كلاً من السلامة العامة (الصحة والمأوى وخدمات الصرف الصحي)، المساواة، الدمج، الاستدامة، بالإضافة إلى الحرية والأمن الشخصي.

- مؤشر رضا الحياة العالمي Global Life Satisfaction Index

هو مؤشر قام بإنشائه عالم النفس في جامعة ليستر أديان ج. وايت، ويقوم على جمع البيانات وتحليلها بهدف حساب معدل يحيل على معرفة مدى الرضا عن الحياة في دول مختلفة، ويرتبط مستوى الرفاه الشخصي بقوة مع الصحة، الثروة والاستفادة من التعليم الأساسي كبديل للمقاييس التقليدية لنجاح السياسة المتبعة في بلد ما مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي، فهو يركز أيضاً على مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- مؤشر الرخاء العالمي Global prosperity index الصادر عن معهد ليجاتوم Legatum institute ببريطانيا منذ عام 2007.

وما يلاحظ في هذه المؤشرات المتخصصة في قياس الرفاهية الاجتماعية أنها لم تركز على الجوانب الاقتصادية فقط بل تعدتها إلى الجوانب الاجتماعية والبيئية وغيرها، وتتشابه فيما بينها في كثير من المؤشرات الفرعية، لذا ستتناول هذه الورقة البحثية واحداً من هذه المؤشرات هو مؤشر الرخاء العالمي.

3. مؤشر الرخاء العالمي Global prosperity index

تجدر الإشارة إلى أهمية مؤشر الرخاء العالمي وركائزه الأساسية.

1.3. أهمية مؤشر الرخاء العالمي

يقيس مؤشر الرخاء لعام 2021- الصادر عن معهد ليجاتوم Legatum ببريطانيا- مدى الازدهار في 167 دولة حول العالم، والتي تحتوي معاً على 99.4% من سكان العالم، ويشتمل عليه أكثر من 100 من الأكاديميين والخبراء في جميع أنحاء العالم من ذوي الخبرة الخاصة، وقد صدر أول مؤشر عام 2007. (Legatum, 2020).

وتستخدم بشكل شامل وقياس الوضع الحالي للازدهار بشكل كلي، وكيف تغيرت منذ عام 2010 في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تتبع أداء الدول حتى الآن، مؤشر الازدهار يوفر الفهرس أيضاً إطاراً لا يُقدر بثمن للدول لتقييم نقاط قوتها وضعفها وهم يرسمون طريقهم للتخلص من جائحة كورونا COVID-19، وسوف يساعدهم على تحديد الخيارات

الاستراتيجية التي يجب القيام بها لمزيد من البناء الشامل للمجتمعات والاقتصادات المفتوحة والأشخاص الذين تم تمكينهم لتحقيق المزيد من مستويات الازدهار.

إن مؤشر Legatum Prosperity هو إطار عمل يقوم بتقييم البلدان لتعزيز ازدهار سكانها، يعكس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، إنه يرصد نوعية الحياة ويتجاوز الاقتصاد الكلي التقليدي لقياس ازدهار الدول، والذي يعتمد فقط على مؤشرات الثروة مثل متوسط الدخل للفرد (الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، إنه يعيد تحديد طريقة قياس التقدم والازدهار لأغلب دول العالم.

2.3. ركائز مؤشر الرخاء العالمي

يعتمد مؤشر الازدهار على 12 ركيزة و67 دعامة منفصلة العناصر التي تركز على السياسة، ويتم تجميعها في ثلاثة مجالات: ضروري للازدهار - مجتمعات شاملة، اقتصادات مفتوحة، والأشخاص المتمكنون، وتم استخدام 300 مؤشراً مختلفاً من أكثر من 71 مصدر بيانات مختلف لإنشاء الفهرس، وهذه ركائز هذا المؤشر (Legatum Institute, 2021, P9):

- الأمن والسلامة: يقيس درجة الحرب والصراع والإرهاب والجريمة التي زعزعت استقرار أمن الأفراد، على الفور ومن خلال تأثيرات طويلة الأمد.

- الحرية الشخصية: يقيس التقدم نحو الحقوق القانونية والحريات الفردية، والتسامح الاجتماعي.

- الحوكمة: يقيس إلى أي مدى توجد الضوابط والقيود على السلطة وما إذا كانت الحكومات تعمل بشكل فعال ودون فساد.

- رأس المال الاجتماعي: يقيس قوة الشخصية والعلاقات الاجتماعية والمؤسسية والثقة والأعراف الاجتماعية والمدنية المشاركة في البلاد.

- بيئة الاستثمار: يقيس الاستثمارات ومدى حمايتها وسهولة إجراءاتها.

- شروط المؤسسة: يقيس مدى تمكن الشركات من بداية النشاطات والتوسعة والمنافسة.

- البنية التحتية والوصول إلى السوق: يقيس جودة البنية التحتية التي تُمكن من التجارة، والوصول إلى سوق السلع والخدمات.

- الجودة الاقتصادية: يقيس مدى جودة الاقتصاد لتوليد الثروة بشكل مستدام وبالكامل مع مشاركة القوى العاملة.

- أحوال المعيشة: يقيس درجة ونوعية الحياة المعقولة من ذوي الخبرة من قبل الجميع، بما في ذلك الموارد المادية والمأوى والخدمات الأساسية والاتصال.
- ركيزة التعليم: يقيس التسجيل والنتائج والجودة عبر أربع مراحل من التعليم (ما قبل الابتدائي، الابتدائي، الثانوي، والتعليم العالي)، وكذلك المهارات عند السكان البالغين.
- الصحة: يقيس مدى صحة الناس والحصول على ما يلزم من خدمات للحفاظ على صحة جيدة بما في ذلك النتائج الصحية، النظم الصحية، الأمراض، عوامل الخطر ومعدلات الوفيات.
- البيئة الطبيعية: يقيس جوانب البيئة المادية التي لديها تأثير مباشر على الناس في الحياة اليومية والتغيرات التي قد يكون لها تأثير على ازدهار أجيال المستقبل.

4. وضع الاقتصادات الدولية في مؤشر الرخاء العالمي 2021

إن تسعة من أصل أفضل 10 دول على مؤشر الازدهار لهذا العام، جاءت أوروبية خالصة، لحقتها فقط نيوزيلاندا التي صمدت في وجه جائحة كورونا باقتدار، بينما حافظت على مستويات السلامة الصحية والاقتصادية لمواطنيها واستحقت بجدارة أن تكون ثامن أفضل دول العالم رخاء لهذا العام الصعب.

بينما تصدرت الدنمارك التصنيف للعام الرابع عشر على التوالي منذ صدور المؤشر في 2007، بالتبادل مع الدول الإسكندنافية الثلاثة وسويسرا، وهذا ترتيب أفضل 10 دول على مؤشر الرفاهية "الرخاء" العالمي في عام 2021.

الجدول رقم 1: ترتيب أفضل 10 دول على مؤشر الرفاهية "الرخاء" العالمي خلال عامي 2020 و2021.

الدول	مؤشر 2020	مؤشر 2021
الدانمارك	1	1
النرويج	2	2
السويد	5	3
فنلندا	4	4
سويسرا	3	5
هولندا	6	6
لكسمبورغ	7	7
نيوزلندا	8	8
ألمانيا	9	9
إيسلندا	10	10

Source: Legatum institute, Prosperity index 2021, London, 2021,P11.

من خلال مؤشر الرخاء لعام 2021 نلاحظ ما يلي:

في العقد السابق لـ COVID-19 ارتفع الرخاء العالمي بشكل مستمر، مدفوعًا بتجربة الأشخاص الحية التي تتحسن من خلال اقتصادات أكثر انفتاحًا، لقد استمر الازدهار العالمي في الارتفاع عامًا بعد عام، ووقفني أعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2021، كما تحسنت جميع المناطق السبع في العالم، من بين 167 دولة في المؤشر شهدت 147 دولة تحسنًا في ازدهارها خلال هذه الفترة.

1.4. تغيير درجة الرخاء بين عامي 2010-2021

اثنان من أكثر البلدان تحسنا على مدى العقد الماضي من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (كوت ديفوار (المرتبة 120) وتوغو(137))، إن التحسن في كوت ديفوار واسع من خلال اعتماد الحكومة على خطة التنمية الوطنية التي تحدد نطاق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المقرر تنفيذها خلال عامي 2016-2021، ونتيجة لذلك تحسنت الحوكمة بشكل كبير في البلد، مع تحسن 36 رتبة هذه الركيزة، ويصاحب ذلك زيادة في الثقة في الحكومة، إلا إن تعزيز العقد الاجتماعي الذي نراه في كوت ديفوار هو أبعد من ذلك البلد أيضا فقد، بدأت ترى ثمار هذه الإصلاحات في اقتصادها، مع ارتفاع إلى المرتبة 28 في مجال الاقتصادات المفتوحة منذ عام 2010، كما تقدمت 21 مرتبة في تصنيفات الرخاء منذ عام 2010، وتحسنت تجربة الناس المعيشية بسبب التعليم الأفضل والظروف المعيشية في جميع المناطق.

كما تحسنت الصحة في جميع المناطق باستثناء أمريكا الشمالية بما ساهم في زيادة الرخاء العالمي، وذلك نتيجة للتدخلات الوقائية وتحسين أنظمة الرعاية الصحية، نرى أيضًا معدلات الوفيات العالمية تتناقص في جميع المجالات مراحل العمر ومتوسط العمر المتوقع عند سن 60 في ازدياد، ومع ذلك هذه التحسينات الآن مهددة في جميع أنحاء العالم بسبب الوباء، الزيادة في الازدهار العالمي هي أيضًا نتيجة لتحسين التعليم، حيث أن معدلات الالتحاق زاد في كل مرحلة من مراحل نظام التعليم، مع الأطفال بدء بالتعليم مبكرًا والانهاء لاحقًا بالتعليم العالي على وجه الخصوص، ففي عام 2010 كان 31% من سكان العالم البالغين مسجلين في التعليم العالي، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى 42% بحلول عام 2021، وأصبح السكان البالغون أكثر مهارة من العقد السابق على الصعيد العالمي، أكثر من 85% من البالغين الآن متعلمون بزيادة 4% عن عام 2010، وقامت 150 دولة بتحسين تعليمها.

لقد تحسنت الظروف المعيشية في جميع مناطق العالم، مما ساهم أيضًا في زيادة الرخاء على وجه الخصوص، التخفيضات في الفقر، زيادة فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، إلى جانب زيادة الترابط الرقمي، ومنذ عام 2010 تحسنت الظروف المعيشية لمواطني 152 بلدا، مع أربعة من البلدان الخمسة الأولى الأكثر تحسنًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منطقة، شهدت فيتنام (المرتبة 74) أكبر تحسن مع تقليص معدلات الفقر، فعلى سبيل المثال النسبة المئوية للسكان أن العيش على أقل من 3.20 دولار في اليوم انخفض من حوالي 50% سنة 2010 إلى أقل من 10% الآن، والنسبة

المقوية التي تعيش على أقل من 5.50 دولارات أمريكية من حوالي 80% من السكان سنة 2010 إلى أقل من 25% الآن، وعلى الرغم من هذا التحسن العالمي الشامل تدهورت الظروف المعيشية في 15 دولة، وذلك لأن الوباء يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر بنسبة تصل إلى 10%.

لقد أصبحت الاقتصادات أكثر انفتاحًا بسبب التحسينات التي طرأت على تعزيز البنية التحتية للاتصالات، النقل، حقوق الملكية، حماية أكبر للمستثمرين وزيادة الوصول إلى التمويل. إن توسيع البنية التحتية للاتصالات في جميع أنحاء العالم هو السبب الرئيسي للتحسن في الاقتصادات المفتوحة على مدار العقد الماضي في جميع البلدان، والوصول على أداء أقوى في قطاع الاتصالات في 2021 مقارنة بعام 2010، وتوسعت تغطية الشبكة العالمية للهواتف النقالة، مع ما يقرب من 90% من السكان لديهم إمكانات الوصول إلى شبكات 2G أو 3G أو 4G، وأكثر من 50% من السكان يستخدمون الأنترنت، مقارنة بـ 23% في العقد السابق (Legatum institute, Prosperity index, 2021, PP9-10)، وأدت شبكات الاتصال المعززة إلى زيادة إمكانات التجارة والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والترابط الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، بطرق لم يكن من الممكن تخيلها منذ جيل مضى، كما مكنت العديد من الأنشطة التجارية من الاستمرار في العمل أثناء عمليات الإغلاق التي فرضتها الحكومات بسبب جائحة كورونا.

إن التحسينات على البنية التحتية للنقل ساهم أيضًا في زيادة انفتاح الاقتصادات، مع تحسن 124 دولة منذ عام 2010، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة الاتصال من خلال التحسينات على الطرق والمطارات والشحن، وأدت هذه التحسينات مجتمعة إلى قيام 160 دولة من أصل 167 بالتحسن في ركيزة الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية مقارنة بالعقد الماضي.

كما تم إدخال تحسينات على بيئة الاستثمار بالقيام بالعديد من الحماية الضرورية للمستثمرين مع حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود، كما تحسن التمويل المتاح للأعمال في السنوات الأخيرة، وتطورت بيئة إنشاء الأعمال والتي تقاس بمدى سهولة بدء نشاط تجاري وتنميته مع إمكانية الوصول إلى سوق العمل وتخفيض الكمية من الوقت والجهد الذي تقضيه الشركات في الامتثال للوائح والقوانين كما ساهم التحسن في رأس المال الاجتماعي في زيادة الازدهار العالمي.

وعلى وجه الخصوص عدد من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية في المنطقة شهدوا تدهورًا في الحريات الشخصية خلال العام الماضي، بما في ذلك الهند (المرتبة 101) والفلبين (المرتبة 84) وباكستان (المرتبة 138) وبنغلاديش (المرتبة 126)، ويرجع ذلك أساسًا إلى التضييق على حرية تكوين الجمعيات والتجمع والكلام، وشهدت هونغ كونغ (المرتبة 18) أكبر تراجع في الحرية الشخصية في المنطقة.

2.4. مناطق العالم في مؤشر الرخاء العالمي 2021

بالتركيز على مناطق العالم في مؤشر الرخاء العالمي لعام 2021 نجد أن هناك تفاوتاً في أدائها، فأمريكا الشمالية لا تزال المنطقة الأكثر ازدهاراً، وقد تحسنت قليلاً مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، وأوروبا الغربية تظهر الآن مستوى مماثلاً من الازدهار تقريباً، ومع ذلك فقد شهدت كلا المنطقتين تدهوراً طفيفاً في ازدهارها خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا Covid19، أما أوروبا الشرقية، أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ فهي المناطق الأكثر ازدهاراً على التوالي، أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) فقد جاءت في المركز السادس في مؤشر الرخاء العالمي لعام 2021، تليها في الأخير أفريقيا جنوب الصحراء، وهذا الترتيب يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 2: ترتيب مناطق العالم في مؤشر الرخاء العالمي 2021

المناطق	شمال أمريكا	غرب أوروبا	شرق أوروبا	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	آسيا والمحيط الهادئ	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أفريقيا- جنوب الصحراء
الترتيب	1	2	3	4	5	6	7

Source: https://docs.prosperity.com/8916/3544/3185/Mapping_Regional_Prosperty_-_The_2021_Legatum_Prosperty_Index.pdf.

3.4. موقع الجزائر في مؤشر الرخاء العالمي 2021

قبل التطرق إلى وضع الجزائر وبحكم انتمائها إلى الدول العربية، سنلقي نظرة سريعة عليها حيث تصدرت الدول الخليجية قائمة الدول العربية في مؤشر الرخاء العالمي، فحلت الإمارات في المرتبة الأولى، وفي المركز الـ 41 عالمياً، تلتها قطر في المركز الـ 46 عالمياً، وكانت البحرين الـ 56 عالمياً، والكويت الـ 58 عالمياً، وسلطنة عُمان الـ 67 عالمياً، وتوسّط التصنيف السنوي كل من السعودية في المركز الـ 75 عالمياً والأردن في المرتبة الـ 81 والمغرب في المركز الـ 91 وتونس في المرتبة الـ 96 والجزائر ولبنان في المركزين الـ 107 والـ 109 على التوالي.

فيما تذيّل الترتيب العالمي كل من مصر، جزر القمر، العراق، موريتانيا، ليبيا، سوريا، السودان، الصومال واليمن كأدنى معدلات الرخاء في التصنيف.

والجدول الموالي يظهر ترتيب الدول العربية على مؤشر الرخاء العالمي 2021.

الجدول رقم 3: ترتيب الدول العربية في مؤشر الرخاء العالمي 2021

الدول	الترتيب العالمي
الإمارات المتحدة	41
قطر	46
البحرين	56
الكويت	58
عُمان	67
السعودية	75
الأردن	81
المغرب	91
تونس	96
الجزائر	107
لبنان	109
مصر	121
العراق	141
ليبيا	154
سوريا	158
اليمن	165

Source : Legatum institute, Prosperity index 2021, London, 2021, PP11-19.

من خلال هذا المؤشر وبسبب استمرار عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) كان التقدم في الازدهار منذ عام 2010 بطيئاً، وأداؤه دون المستوى مقارنة بالمتوسط العالمي، إلا أن هناك بعض التغيرات الإيجابية نوردتها فيما يلي:

- تحسن قطاع الاتصالات في أغلب بلدان المنطقة بشكل كبير، فمثلا متوسط عدد اشتراكات النطاق العريض تضاعف أربع مرات تقريباً في العقد الماضي.

- شهد التعليم أيضاً تحسناً ثابتاً في جميع أنحاء العالم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الأردن (المرتبة 97) وكان هذا بسبب التحسن في التعليم العالي، مع معدلات جيدة في الالتحاق بالتعليم حيث زادت المنطقة من 32% إلى 44% منذ

عام 2010، وبلدان أخرى مثل المغرب (المرتبة 91) شهدت تحسناً أيضاً، وارتفع معدل إتمام المرحلة الثانوية في المنطقة من 43% إلى 62% في نفس الإطار الزمني.

- لكن هناك تدهور كبير في مؤشر الرخاء العالمي 2021 في العديد من بلدان المنطقة بسبب الصراعات التي طال أمدها، مثل تلك الموجودة في سوريا (المرتبة 158) واليمن (المرتبة 165)، فضلاً عن الصراع الكردي التركي في العلاقة بين سوريا، تركيا والعراق، وهذا سبب الاستمرار في زعزعة استقرار المنطقة، بالإضافة إلى ذلك تضاعف عدد الوفيات بسبب الحروب منذ عام 2010 لتصل إلى 90 حالة وفاة لكل مليون شخص.

أما الجزائر فقد حافظت على مركز متأخر في تصنيف مؤشر الرخاء العالمي منذ عام 2010 حتى التصنيف الأخير لعام 2021 الذي حلت فيه في المركز 107 من 167 دولة بتحصيلها على الدرجة 52.2، وتحصلت على مراكز متأخرة جداً في المؤشرات الفرعية التالية: البيئة الطبيعية، الحرية الشخصية، بيئة الأعمال، جودة الاقتصاد، شروط المؤسسة ورأس المال الاجتماعي بتواجدها في المراتب التالية على الترتيب: 150، 136، 134، 134، 132 و127، وفي المقابل تحصلت على مراكز متوسطة في المؤشرات التالية: شروط المعيشة 74، الصحة 81 والتعليم 84 (Legatum institute, prosperity index, 2021).

والجدول التالي يوضح تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الرخاء العالمي 2020.

الجدول رقم 4: تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الرخاء العالمي 2020

المؤشرات الفرعية	الترتيب
الأمن والسلامة	58
الحرية الشخصية	136
الحكومة	114
رأس المال الاجتماعي	127
بيئة الاستثمار	134
شروط المؤسسة	132
البنية التحتية والوصول إلى السوق	98
الجودة الاقتصادية	134
أحوال المعيشة	74
الصحة	81
التعليم	84
البيئة الطبيعية	150

Source: https://docs.prosperity.com/5816/3515/6900/Algeria_2021_Picountryprofile.

أما مؤشر الأمن والسلامة فقد حققت الجزائر قفزة نوعية فيه بتواجدها في المركز 58 عالميا عام 2021، وهذا المؤشر مهم جدا، لأن السلامة والأمن جزء لا يتجزأ من الازدهار، ورفاهية المواطنين تعتمد على السلامة الشخصية، حيث يعيش الأفراد وممتلكاتهم في بيئة آمنة ومستقرة ضرورية لجذب الاستثمار والحفاظ على النمو الاقتصادي.

5. خاتمة:

إن مؤشرات الرفاهية أداة تزود الدول والمجتمعات بمعلومات شاملة وإطار شامل يمكن أن يوجه الخيارات الاستراتيجية التي يجب القيام بها، والتي ستزيد من بناء مجتمعات شاملة مع المزيد من الاقتصادات المفتوحة، وتحسين تجربة عيش الجميع بدفع مستويات أعلى من الازدهار حول العالم.

1.5. نتائج الدراسة:

من خلال مؤشر الرخاء العالمي لعام 2021 نستخلص النتائج الرئيسية:

- 1- في العقد الذي سبق تفشي فيروس كوفيد-19، ارتفع الرخاء العالمي بشكل مستمر، مدفوعًا بتحسين التجربة الحية للأشخاص وبواسطة اقتصادات أكثر انفتاحًا؛
- 2- تحسنت تجربة الناس المعيشية بسبب التعليم الأفضل وظروف المعيشة في جميع المناطق كما تحسنت الصحة في جميع المناطق؛
- 3- أصبحت الاقتصادات أكثر انفتاحا بسبب التحسينات في البنية التحتية للاتصالات والنقل، تعزيز حقوق الملكية، حماية أكبر للمستثمرين وزيادة الوصول إلى التمويل؛
- 4- التحسن في رأس المال الاجتماعي ساهم أيضا في زيادة الرفاهية العالمية؛
- 5- قلة التنافس داخل الأسواق المحلية واتساع نطاق القيود المفروضة على الاستثمار الدولي؛
- 6- تتواجد الدول الإسكندنافية والدول الصناعية في صدارة ترتيب مؤشر الرخاء العالمي منذ أول إصدار لهذه التقارير عام 2007 إلى غاية إصدار العام الماضي 2021؛
- 7- هناك علاقة قوية بين مستويات التنمية ومؤشر الفساد ومؤشرات الرفاهية الاقتصادية ومنها مؤشر الرخاء العالمي؛
- 8- حققت دول الخليج العربي وبالأخص الإمارات العربية المتحدة مراتب متقدمة في هذه المؤشرات أما باقي الدول العربية فمراتبها متأخرة جدا ومنها الجزائر.

2.5. التوصيات:

- على الرغم من التحسن الكبير الذي تشهده أغلب بلدان العالم في مؤشرات الرفاهية العالمية، ومع مواصلة مواجهة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية لـ COVID-19، توصي هذه الورقة البحثية بالمقترحات التالية:
- إشراك المجتمع الذي يتمتع بالحريات الشخصية والديناميكية والابتكار؛
 - تعزيز حماية المستثمرين والانفتاح على الأسواق المالية الدولية لأن ذلك يُمكن الشركات من البدء والنمو والازدهار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام؛
 - إعطاء الأولوية للتعليم حتى يتمكن الناس من الوصول إليه وتلبية متطلبات سوق العمل في المستقبل؛
 - حماية أنظمة الرعاية الصحية وبرامج التحصين ودعم الناس وهم يهتمون باحتياجاتهم الصحية؛
 - الاستفادة من تجارب الدول الرائدة - وبالأخص الدول الإسكندنافية - في هذه المؤشرات الحديثة المهمة بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية؛
 - تقليل الفجوة الكبيرة بين الدول العربية ومنها الجزائر والدول المتقدمة وحتى الناشئة في مؤشرات الرفاهية الاقتصادية، وذلك بتحسين الأداء في المؤشرات الفرعية.

6. قائمة المراجع:**1.6. قائمة المراجع باللغة العربية:**

- ابن خلدون عبد الرحمن، (1981)، المقدمة، دار القلم، بيروت.
- ابن منظور، (1997)، لسان العرب، الجزء 3، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.
- التركاوي كيندة حامد، (2016)، الاستخدام الرشيد للمال من أسباب الرفاهية، شبكة الألوكة/ثقافة ومعرفة/إدارة واقتصاد على الرابط: <http://www.alukah.net/culture/o/98122/> (consulté le 25/6/2022)
- العيكل طارق، (2000)، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب والوثائق، بغداد.
- بابكر محمد أحمد عمر، (2014)، بحث منشور بعنوان نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 8.
- عمر حسين، (1999)، الرفاهية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- سيد صالح، الإمارات الأفضل إقليمياً، مجلة البيان الاقتصادي، دبي، 15 نوفمبر 2020، على الرابط:

2.6. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- <http://www.oecd.org/social/economy-of-well-being-brussels-july-2019.htm> (consulté le 25/6/2022)
 - Legatum institute, (2021), Prosperity index 2021, London.
 - Legatum institute,(2021), Prosperity index 2021, London.
- (consulté le 13/8/2022)
- Algeria in the overall Prosperity Index rankings - on the following site:
 - <https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-11-15-1.4013469>
 - <https://www.prosperity.com/globe/algeria>